ترجمـــــــــــــــات |
مـن العـــدد ١٣ | رجب الاصب | حزيران | ٢٠١٠

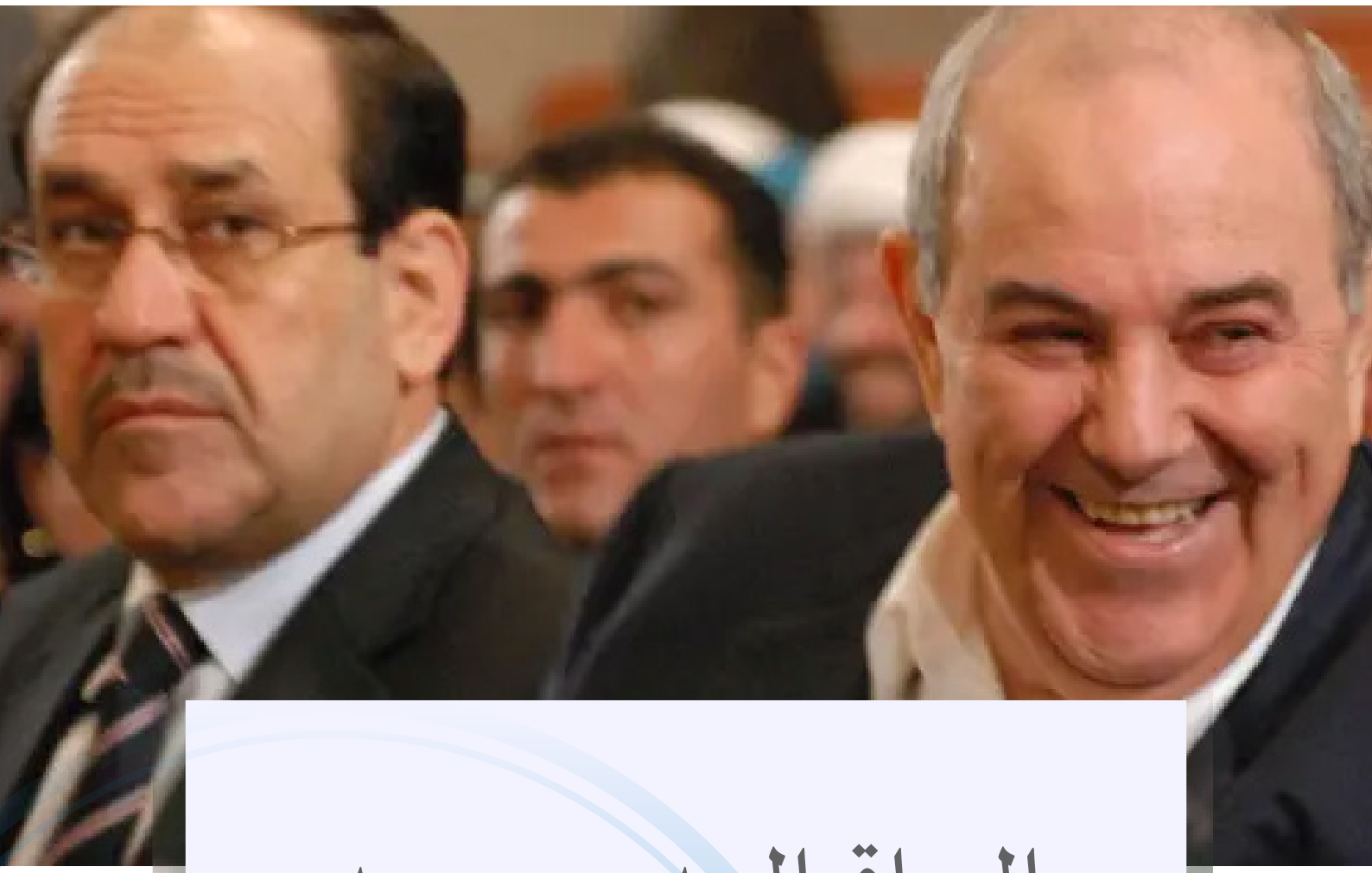

العراق الجديـــــــــــد

ترجمـــــــــــة : المعهد العراقي للحوار

* التقرير الخاص للجنة العلاقات الخارجية والدفاع والامن في البرلمان الفرنسي (العدد ٦٣٠ لعام ٢٠٠٩)،الفصل الخاص بتقييم العملية السياسية في العراق.

العراق الجديـــــــــــد

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

الاستقرار السياسي :

لم يسبق للعراق أبدًا أن قام عبر تاريخه السياسي بإجراء انتخابات ديمقراطية.

لكن انتخابات مجالس المحافظات الخامسة التي أُجريت في كانون الثاني ٢٠٠٩ كانت الحلقة الخامسة في مسلسل الانتخابات منذ ٢٠٠٣.

ورغم فقدان الأمن تمت جميعها في ظروف آمنة.

وكان معدل المشاركة والتصويت دائمًا ما نسبته ٥٠٪.

بالنسبة للبرلمان العراقي (والجمعية الوطنية) تمثل هذه المؤسسة محيطًا حيويًا وأحيانًا وسطًا انفعاليًا.

إذ غالبًا ما تنتقل الأحداث والمواجهات التي تدمي شوارع بغداد إلى البرلمان. يشكل البرلمان أهمية كبيرة لتشكيل الحكومة حيث يتم إبرام التحالفات اللازمة لما بعد الانتخابات لتشكيل حكومة الأغلبية.

بالنسبة للمكون الشيعي الذي أسس ائتلافًا موحدًا لكنه سرعان ما تشتت إلى ثلاث أحزاب: المجلس الإسلامي الأعلى وهو تحالف ديني مقرب إلى إيران يقوده زعيم عائلة شيعية كبيرة وهو عبد العزيز الحكيم؛ حزب الدعوة بزعامة

رئيس الوزراء نوري المالكي والذي فاز بانتخابات مجالس المحافظات؛ والتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر.

وقد فرضت الانقسامات الشيعية نفسها وأملت تشكيل أغلبيات تجمع الشيعة والسنة والكرد كمكونات طائفية وقومية وأحزاب سياسية.

الاستقرار الوطني :

منذ منتصف ٢٠٠٨ انحسرت الولاءات القومية والعرقية والطائفية إلا أنها لم تنتهِ تمامًا، ويعود الفضل في ذلك بشكل كبير إلى رئيس الوزراء نوري المالكي الذي اكتسب شيئًا فشيئًا حسًا وصيتًا وطنيًا بعد ذلك التطور الإيجابي.

وتركزت شعارات حملته الانتخابية لانتخابات ك الثاني ٢٠٠٩ على سيادة القانون والهوية العراقية؛ وشكلت نجاحاته صدى إيجابيًا للتأييد الذي حظي به في أوساط الرأي العام.

ولد المالكي في قضاء صغير تابع لمحافظة كربلاء في عام ١٩٥٠.

جده لأبيه كان وزيرًا للتربية في ظل الحكم الملكي في عام ١٩٢٥.

درس اللغة العربية وعلم الأديان. قام نظام صدام باعتقال وإعدام عددًا من أفراد عائلته وعشيرته.

في عام ١٩٧٩ فر المالكي من العراق متوجهًا إلى إيران حيث أمضى هناك خمس سنوات قبل أن يقيم في دمشق حتى سقوط صدام.

التحق المالكي بصفوف حزب الدعوة، وينحدر من بيئة عشائرية وهو يتسم بخطاب عام متواضع ولا يبدو أنه يملك الكثير من الكاريزما، ولكنه يسوق نفسه بنجاحات متزايدة من خلال تسنمه رئاسة الوزراء في العراق وسعيه ليكون رئيسًا لكل العراقيين، ولم يتردد أبدًا في مهاجمة جيش المهدي في

بغداد والبصرة مظهرًا أنه بإمكانه صهر ولائه الطائفي والمذهبي في بوتقة مصالح الوحدة الوطنية – وهذا لم يمنع من بقائه معتمدًا على حلفائه من ساسة الشيعة والوقوع في منظار الريبة والشك من وجهة نظر السنة وكونه زعيمًا شيعيًا في الخفاء.

وقد ساهمت مناقب السلطة والشجاعة والاعتداد بالنفس التي أبداها خلال مرحلة المفاوضات المطولة والشاقة حول اتفاقية سحب القوات الأمريكية في المساعدة في أن تجعل منه زعيمًا وطنيًا والمدافع عن السيادة والاستقلال التي كان يتوق إليها شعبه في العراق.

هنا من المهم التنويه إلى أنه في بادئ الأمر تم اختيار المالكي لرئاسة الوزراء كونه شخصية مغمورة والدعم الضعيف الذي يمكن أن يمنحه إياه حزب الدعوة (أقلية في المكون الشيعي)، بيد أنه بعد أن تسنم رئاسة الوزراء أصبح زعيمًا قويًا إلى درجة أن بعض الناس يتهمونه الآن بالدكتاتورية.

عواقب الانسحاب الأمريكي

رغم التقدم الذي طرأ منذ صيف ٢٠٠٧ إلا أنه من غير الصحيح أن نُسلِّم باستقرار الوضع في العراق، فالعراق ينتظره اختبار هام: وهو انسحاب القوات الأمريكية والتي يُفسر تواجدها إلى جانب القوات العراقية في إخماد التمرد المسلح معظم النجاحات الأمنية.

بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨ وقع العراق اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة تنظم سحب القوات الأمريكية في ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى : وقد انتهت هذه المرحلة تقريبًا وتتضمن انسحاب الجيش الأمريكي من المدن العراقية في حزيران ٢٠٠٩ إيفاءً بالموعد النهائي للاتفاقية. وتشكل الموصل الاستثناء الوحيد التي لا يزال للقوات الأمريكية تواجدٌ فيها

بسبب التوتر الشديد في مدينتها وضواحيها وهذا بموافقة حكومة بغداد.

المرحلة الثانية : ستنسحب معظم القوات من العراق بحلول آب ٢٠١٠ وسيبقى فقط ما بين ٣٥ إلى ٥٠ ألف عنصر دعم وإسناد.

المرحلة الثالثة : باستثناء الوحدات المخصصة للمهام التدريبية واللوجستية سينسحب الجيش الأمريكي بشكل كامل بنهاية ٢٠١١. لن تحتفظ الولايات المتحدة بقاعدة دائمة لها في العراق.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل ستستطيع قوات الجيش والشرطة الوطنية منع عودة العنف مجددًا؟ يحتفظ كل من الجيش والشرطة بـ ٣٠٠ ألف عنصر والتي يجب أن تكون كافية ما لم يتم الانحياز إلى الولاءات العرقية والطائفية وتفضيلها على الخيار الوطني.

وقد أجاب الجنرال أودينرو على هذا التساؤل أن ٧٥٪ من قوات الجيش والشرطة يدينون بالولاء للحكومة المركزية و ٢٠٪ هم في طور التحول نحو هذا المسار. بينما لا يمكن أن نتوقع شيئًا عن الـ ٥٪ المتبقين.

ولكي نبتعد عن الوهم ونتحلى بالواقعية، فلا مناص من القول إن العراق الآن يتعافى وفي طور النقاهة ولكنه لم يتماثل للشفاء بشكل جيد بعد. وإمكانية حدوث انتكاسات أمر وارد.

وهذا ما صرح به الجنرال بيترايوس من أنه أمام العراق وقت طويل للقضاء على المجموعات المتشددة المتبقية والخلايا النائمة سواء من القاعدة أو غيرها.

والتهديد الآخر الذي يلوح في الأفق هو حالة اللااستقرار السياسي فانتخابات ٢٠١٠ من المحتمل أن تؤتي بنجاحات لحزب رئيس الوزراء التي ابتدأها في انتخابات مجالس المحافظات، ولكن من المؤكد أنه لن يحصل أي حزب على الأغلبية المطلقة التي تتيح له الحكم لوحده.

ويتعين تشكيل ائتلاف لهذا الغرض ومن غير المؤكد أن تؤتي المحادثات بين الأحزاب السياسية بنتيجة إيجابية للمالكي وتسمح له في البقاء رئيسًا للوزراء وهذا مرده أنها تتهمه بالدكتاتورية.

وتتهم حكومة كردستان المالكي بعدم إصغائه واكتراثه لمطالباتهم بالأراضي المتنازع عليها لاسيما فيما يتعلق بكركوك والإخفاق في تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور والتي تدعو إلى إجراء استفتاء والتي يعتقد الكرد أنهم سيفوزون فيه.

تردد على أسماعنا كثيرًا رسالة منقولة من خلال شعار «أي شخص ما عدا المالكي» في عدة مناسبات.

لو فاز خصوم المالكي في انتخابات ك الثاني ٢٠١٠ كان يمكن أن يتعرض الاستقرار السياسي العراقي الذي يحتاجه العراق حاجة ماسة للتغلب على العديد من التحديات التي تواجهه إلى المخاطرة.

وينطوي التحدي الرئيسي على إعادة بناء البنى التحتية من طرق وتوفير المياه والطاقة والصحة — الضرورية لتحسين الظروف المعيشية.

ولا يملك العراقيون شيئًا من هذا القبيل الآن، ففي أفضل الحالات يمكن أن يحصلوا على ساعات محدودة من الكهرباء ومياه شرب صالحة في اليوم. وتبلغ التكلفة التقديرية لشبكات تطوير البنى التحتية ٦٠ مليار دولار في الحد الأدنى.

ويعود وقت تدهور البنى التحتية في الحقيقة إلى العقوبات التي فُرضت على نظام صدام بعد حرب الخليج.

وفاقمت العمليات العسكرية التي رافقت الغزو الأمريكي للعراق الأوضاع سوءًا.

قام الجانب الأمريكي بتوقيع العديد من عقود إعادة الإعمار مع شركات عراقية وأجنبية إلا أنه لا يرى أية آثار إيجابية على الأرض في هذا المجال.

ويمكن أيضًا أن يُعزى ذلك وبشكل كبير إلى الفساد الهائل المستشري في العراق حيث قبع العراق في الترتيب ١٧٨ من أصل ١٨٠ بلد في الشفافية الدولية بحسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية قبل بورما والصومال فقط. وقضية وزير التجارة العراقي ما زالت ماثلة للعيان حيث يتم التستر على الفساد والمفسدين إما من خلال الحصانة أو من خلال الفرار إلى خارج العراق. يشكل الفساد أحد التحديات الهامة التي يتوجب على الحكومة التي ستنبثق عن الانتخابات الجديدة التصدي لها ومعالجتها.

من حسن حظ العراق أنه بلد غني بالموارد نتيجة موارده النفطية الكبيرة. ويبلغ إنتاجه الحالي ٢,٣ مليون برميل يوميًا ومن المحتمل أن يصل إلى ٢,٥ برميل في اليوم بنهاية ٢٠٠٩ وبداية ٢٠١٠. وقد وضعت الحكومة هدف الوصول إلى ٦ ملايين برميل في اليوم في السنوات القادمة.

وهناك حاجة من ٥٠ إلى ٦٠ مليار دولار في مجال الاستثمار في الصناعة النفطية وهذا يستدعي دعوة الشركات الدولية للاستثمار.

ويقول الخبراء إنه عندما يتم استغلال الاحتياطي العراقي بشكل كامل - وهذا بعيد المنال حاليًا - سيحل العراق كثاني منتج للنفط في العالم بعد السعودية.

ومن الواضح فإن العراق استقطب اهتمامًا كبيرًا من لدن شركات النفط والاستثمار الكبرى في العالم.

ولا يشكل النفط الذي يدِرُّ أكثر من ٩٠٪ من إيرادات صادرات العراق وموازنته المالية مشاكل فنية ومالية بل ينطوي على بُعد سياسي أيضًا بسبب مناطق توزيعه غير المتساوية. حيث تشكل كركوك والموصل (ويطالب إقليم

كردستان بهما) ما نسبته ١٣٪ من ناتج النفط بينما يتركز الاحتياطي وبقية الإنتاج في جنوب العراق الشيعي ومحافظة البصرة بالذات. ولا يوجد نفط في وسط العراق حيث تتواجد القبائل السنية وهذا الذي جعل السنة يطالبون أن تخضع مسألة استغلال وتوزيع الموارد الوطنية إلى سلطة الحكومة المركزية وليس المحافظات والأقاليم.

وما زال قانون النفط الذي يفترض أن يتم حسمه يراوح مكانه ولم يمرر من قبل البرلمان المنصرف.

ويعد هذا القانون عنصرًا حيويًا للميثاق الوطني إذ لا يمكن الحفاظ على وحدة البلد بدونه.

هل سيبقى العراق موحدًا؟

تشكل قضايا إعادة بناء البنى التحتية ومحاربة الفساد وتوزيع العوائد النفطية تحديات صعبة، إلا أن المشكلة الأكبر تكمن في اندماج كردستان ضمن البلد ككل. يتمتع الكرد وعددهم مليونان ونصف المليون بحكم ذاتي حقيقي تحت حماية الغرب منذ نهاية حرب الخليج. ويحتفظون بقوة عسكرية ليست كبيرة إلا أنها موالية لهم وتتسم بالانضباط قوامها ٩٠ ألف عنصر تسمى بالبيشمركه. أتاح الدستور العراقي مساحات واسعة لكردستان في مؤسسات الدولة: فالرئيس طالباني من الكرد. ويمكن لمحافظات إقليم كردستان الثلاث أن تحدد مواعيد انتخابات مجالس المحافظات فيها بحرية وسلاسة. ولدى كردستان مطار دولي خاص بها وتستقطب استثمارات أجنبية كبيرة والأمن مستتب فيها. يمكن أن يكون من غير المنطقي الإسهاب في الموقف الكردي إذ طالما صرح به الكرد في أكثر من مناسبة: فقد ادعوا أحقيتهم بأراضٍ حدودية واسعة واجهت رفضًا من قبل الحكومة وبقية العرب

في العراق.

وتتضمن مطالبهم مناطق متاخمة لكردستان لاسيما مدينة كركوك ومركز محافظتها. وقد كرر رئيس الإقليم مسعود البارزاني تصريحاته أن كركوك تعد العاصمة التاريخية للشعب الكردي وهي حق له مهما سيكون وسيحدث. وتمثل كركوك بالنسبة للكرد ما تمثله القدس بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين.

وسيُشكل الكرد مشكلة مستعصية طالما يعبرون عن مطالبهم بهذه الشروط الراديكالية المتشددة. ينظر بقية سكان العراق إلى المناطق المتنازع عليها ابتداءً من كركوك أنها مناطق عربية. وترى حكومة المالكي أنه ينبغي التريث في تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور التي تدعو إلى إجراء استفتاء لحسم قضية كركوك والتي ترى حكومة كردستان أنه يجب أن لا يتم لحين الانتهاء من عودة السكان العرب الذين قام بتوطينهم صدام حسين في المدينة من أجل تعريبها إلى محافظاتهم التي قدموا منها.

ولا يخفي البارزاني عدم ارتياحه من رئيس الوزراء المالكي والذي يظهر بجلاء أنه ليس لديه النية في التخلي عن منصبه قبل الانتخابات التشريعية. وفي هذه الأثناء تتابع تركيا عن كثب الوضع في العراق حيث عبرت بوضوح أنها لن تقبل استقلال كردستان تحت أي ظرف وأن أنقرة سوف تراعي الاحترام التام لحقوق التركمان الذين يتواجدون بكثرة في كركوك.

من المنطقي التفكر في أن يقوم المجتمع الدولي بالضغط على السلطات الكردية لتخفيف سقف مطالبهم والموافقة على حل توافقي حول كركوك والذي اقترح خطوطه الرئيسية على بغداد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق ستيفن دي مستورا في نيسان ٢٠٠٩ نيابة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم والمساعدة في العراق (يونامي).

أهمية العراق لا تكمن فقط في احتياطاته النفطية بل أيضًا لأنه يمثل الحد الفاصل بين العالم العربي وإيران. اتسمت العلاقات بين بغداد وطهران بالتوتر والتنافس على الدوام وما زالت التجربة السيئة لحرب الثمان سنوات التي شنها صدام في عام ١٩٨٠. وبالإطاحة بصدام حسين قدمت الولايات المتحدة صنيعًا ومعروفًا لإيران والتي تتركز استراتيجيتها الإقليمية على العراق لأسباب عديدة.

السبب الأول: ذو خصوصية دينية، إذ تقع المواقع الشيعية المقدسة الكبرى في العراق وليس في إيران حيث يوجد في العراق ٦ مراقد من مراقد الأئمة الأحد عشر للشيعة.

السبب الثاني: ذو بعد سياسي، في سياق أزمة الملف النووي بين طهران وواشنطن فإن لإيران اليد الطولى في العراق. وتنوي الجمهورية الإسلامية وبشكل واضح الاحتفاظ بنفوذها هناك لاسيما أنها تعرضت إلى نكسات حادة منها توقيع اتفاقية سحب القوات الأمريكية والتي سعت طهران إلى منعها، وانقسام الائتلاف الشيعي والذي تعول عليه في نفوذها وهزيمة شريكها في العراق المجلس الإسلامي الأعلى في الانتخابات وتراجع حليفها نفوذ التيار الصدري.

وقد أوضح المسؤولون العراقيون بشكل لا لبس فيه، رغم أنهم يرغبون بإقامة علاقات حميمة وودية مع جارهم القوي وصنو الشيعة، أنهم لا يرغبون في جعل طهران تملي شروطها على بغداد.

وطالما أن الولايات المتحدة والعراق قاما بتطبيع علاقاتهما فإن العراق بدأ العودة إلى محيطه العربي. فقد شهدت الـ١٨ شهرًا المنصرمة قيام العديد من الدول الإقليمية بفتح سفاراتها في بغداد وزار البلد عدد من الرؤساء والوزراء. واقترح العراق استضافة القمة العربية القادمة.

منذ صيف ٢٠٠٨ بذلت الحكومة العراقية قصارى جهودها لإقامة علاقات حميمة مع الدول العربية.

وقد نجحت في ذلك مع استثناء وحيد وهام. فما زال ملك السعودية عبد الله ينتظر ليرى فيما إذا يضع المالكي فعلًا مصالح بلده فوق الولاءات الشيعية قبل الشروع في تطبيع العلاقات مع العراق.

أصبح استشراف الوضع في العراق يبدو أكثر إشراقًا على نحو لافت في معظم الجوانب في السنتين والنصف المنصرمة بيد أن البلد ما زال وضعه متأرجحًا ويبقى قيد النظر والتأمل لنرى فيما إذا ستمكن مكوناته الثلاث الرئيسة: الشيعة والسنة والكرد من المضي قدمًا إلى الأمام بدلًا من السقوط في فخ الفئوية والجهوية.